

تقرير سوق الاكتتاب العام الأولي للربع الثالث لعام 2015



سوق الاكتتاب للعام الأولي في دول مجلس
التعاون الخليجي يمر بأوقات عصيبة بسبب تجمد
النشاط خلال الربع الثالث من عام 2015 مما
يعكس المخاوف الاقتصادية والسياسية المستمرة
المحيطة بالمنطقة

رغم انتعاش ثقة المستثمرين وتنامي الاهتمام بسوق
الاكتتاب العام الأولي في دول مجلس التعاون
الخليجي خلال عام 2014، فقد خيم التباطؤ على
الربع الأول من عام 2015، متبوعاً بارتفاع
طفيف خلال الربع الثاني ثم العودة للتباطؤ خلال
الربع الثالث من العام. إذ اعتاد نشاط سوق الاكتتاب
العام الأولي في المنطقة أن يشهد بعض التباطؤ
خلال الربع الثالث بسبب العطلة الصيفية
وشهر رمضان المبارك وعيد الفطر، غير أن هذا
الاتجاه في مثل هذا الوقت من العام ربما كان مبالغاً
فيه خلال الربع الثالث ولا سيما مع تحمل الأسواق
آثار الانخفاض المستمر في أسعار النفط والمخاوف
الجيو سياسية المتنامية والشكوك الكبيرة حول
الاقتصاد، مؤثراً بذلك على المصدرين الجدد في
السوق، بحسب قسم الإستشارات المالية وأسواق
رأس المال في الشرق الأوسط لدى بي دبليو سي
الشرق الأوسط.

الاكتتابات العامة الأولية

مقارنة أداء الفترة

قال ستيف دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في الشرق الأوسط لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط:

"لقد أثبتت الأشهر الماضية أنها كانت عائقاً أمام الشركات الراغبة في الدخول إلى السوق. فمع التقلب المستمر في أسعار النفط، والوضع الجيوسياسي في دول المنطقة مثل اليمن وسوريا، فضلاً عن تباطؤ الاقتصاد الصيني وغيرها من العوامل التي خيمت على هذا الربع، فقد وضعت جميعها ثقلًا كبيراً على كاهل أسواق الأسهم والاكتتابات الجديدة على حد سواء. وبسبب هذا الضعف في نشاط السوق، وضع المصدرون خطط الاكتتاب على قائمة الانتظار حتى تتحسن ظروف السوق وبحين الوقت المناسب للاكتتاب." وأضاف "نحن الآن في الربع الأخير ونتوقع نشاطاً طفيفاً أو انعدام النشاط بين الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي".



في حين كان تباطؤ النشاط خلال الربع الثالث هو الاتجاه السائد على مدار السنوات الأخيرة، وقد كنا نرى على الأقل اكتتاباً واحداً في دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك الربع. على عكس هذا العام الذي لم يشهد ربعه الثالث أي اكتتابات. وبالنظر إلى نشاط سوق الاكتتاب في الربع نفسه من العام الماضي، فقد كان هناك اكتتابان حققا ما مجموعه 1.6 مليار دولار أمريكي، مدفوعان إلى حد كبير باكتتاب "مجموعة إعمار مولز" الذي بلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى أربعة اكتتابات أخرى بإجمالي 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2015.

الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي

يعكس سوق الاكتتاب العام الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد ما الصورة العالمية من حيث اتجاه نشاط الاكتتاب، وهو ما يبرهن مجدداً، أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن كبرى الأسواق الأوروبية أو غيره، إذ خيم الهدوء على سوق الاكتتابات العالمي خلال الربع الأول من عام 2015، وتحسّن في الربع الثاني ثم تباطأ في الربع الثالث، ويعود أحد أسباب هذا التباطؤ إلى الركود خلال فصل الصيف، إلا أن السبب الأهم هو الآثار المترتبة على تزايد الاضطرابات بسبب المخاوف إزاء الصين والفرع من ارتفاع معدل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. توقفت قيمة العائدات التي تحققت من الاكتتابات العالمية عند حاجز 20.3 مليار دولار أمريكي من خلال 164 صفقة في الربع الثالث من عام 2015 في مقابل 69.5 مليار دولار أمريكي من خلال 247 صفقة في الربع الثالث من عام 2014، و28.4 مليار دولار أمريكي من خلال 181 صفقة في الربع الثالث من عام 2013.

كانت منطقة الأمريكتين هي المنطقة الرائدة من حيث نشاط الاكتتابات للربع الثالث من عام 2015 بما يمثل نسبة 29% (48 صفقة) من إجمالي عدد الصفقات ونسبة 45% (9.2 مليار دولار أمريكي) من العائدات المحققة على الصعيد العالمي، وإن كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال هي المنطقة الرائدة منذ مطلع العام حتى نهاية الربع بنسبة 55% (459 اكتتاباً) من إجمالي عدد الاكتتابات العالمية في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي ونسبة 37% (49.2 مليار دولار أمريكي) من العائدات المحققة. كانت موجة الحماس التي اجتاحت سوق الاكتتاب في الصين أحد الدوافع الرئيسية وراء نجاح منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال النصف الأول من العام بفضل إصلاحات السوق والسياسة النقدية المواتية. وفي المقابل علقت الحكومة الصينية نشاط الاكتتابات في بر الصين الرئيسي اعتباراً من مطلع يوليو، مما أدى إلى انهيار أسواق المال الإقليمية والعالمية.





أسواق السندات والصكوك

إصدارات الصكوك

وفي سوق الصكوك، كانت المملكة العربية السعودية لاعباً أساسياً مع إصدارات أبرزها صكوك شركة المراعي التي طرحتها في شهر أيلول/سبتمبر بمبلغ 426.6 مليون دولار أمريكي (1.6 مليار ريال سعودي) بسعر فائدة متغير، حيث طرحت هذه الصكوك للمستثمرين من القطاع الخاص في المملكة. كما أصدرت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) صكوكاً بقيمة 1.04 مليار دولار أمريكي (3.9 مليار ريال سعودي) بقسيمة 1.645٪.

ظهر كذلك مصرف قطر المركزي في سوق الصكوك خلال هذا الربع بإجمالي أربعة إصدارات، منها إصداران بقيمة 467 مليون دولار أمريكي (1.7 مليار ريال قطري) وإصداران آخران بقيمة 206 مليون دولار أمريكي (750 مليون ريال قطري).

وقال ستيف دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية وأسواق رأس المال في الشرق الأوسط لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط:

"كان سوق الديون في المنطقة هادئاً نسبياً هذا الربع على الرغم من مرونته في الماضي. على الرغم من أننا معتادون على انخفاض النشاط خلال الربع الثالث، إلا أن انخفاض أسعار النفط والمخاوف إزاء الصين وارتفاع معدل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن الاضطراب السياسي في المنطقة، كلها عوامل ساهمت في خفض معاملات الديون من قبل الشركات وضعف أداء السوق. ما زلنا نرى اهتمام بعض الشركات بإصدار سندات الديون، ولكن بعضها اضطرت إلى تأجيل خططها للربع الأخير على أمل تحسن ظروف السوق".

لقد كان لانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى عوامل أخرى، أثره على سوق الديون في الربع الثالث من عام 2015، كما تأثرت بشكل أكبر إصدارات الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما مع نقص السيولة والمستثمرين الذين أصبحوا أكثر حذراً بشأن كيفية استثمار أموالهم. لقد رأينا خلال هذا الربع نشاطاً أكثر من جانب المؤسسات السيادية بسبب دخول الحكومات إلى سوق سندات الدين لتعويض عجز الموازنة الناجم عن انخفاض أسعار النفط.

إصدارات السندات

على الرغم من قلة صفقات الشركات في المنطقة خلال الربع الثالث، حققت شركة الاتحاد للطيران وشركاتها من شركات الطيران الأخرى ما مجموعه 700 مليون دولار أمريكي، من خلال إصدار أولي بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ثم أعيد فتحه للمستثمرين بعد الطلب القوي الذي تلقاه الإصدار - بلغ سعر السند 6.875٪، وكان أقل من السعر الأولي البالغ 7٪. كما وأصدرت شركة النهضة للخدمات ش.م.ع.ع شريحتين من السندات الدائمة بالدولار الأمريكي والريال العماني بقيمة 87 مليون دولار أمريكي و38.5 مليون دولار أمريكي مع قسيمة بنسبة 7.9٪ لكل منهما. نالت السندات استقبلاً حسناً من جانب المستثمرين العمانيين وكانت أول سندات دولية تطرحها شركة عمانية مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

وعلى صعيد السندات السيادية، كانت الحكومات الإقليمية من المصدرين الفعالين في هذا الربع عن طريق حكومة المملكة العربية السعودية التي طرحت ما مجموعه ثلاثة إصدارات بقيمة 5.3 مليار دولار أمريكي (20 مليار ريال سعودي)، و5.3 مليار دولار أمريكي (20 مليار ريال سعودي)، و4 مليار دولار أمريكي (15 مليار ريال سعودي). كما ساهم مصرف قطر المركزي بشكل آخر في نشاط سوق السندات السيادية بما مجموعه أربعة إصدارات بمبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي (4.2 مليار ريال قطري)، و1.1 مليار دولار أمريكي (4.2 مليار ريال قطري)، و398 مليون دولار أمريكي (1.5 مليار ريال قطري)، و234 مليون دولار أمريكي (850 مليون ريال قطري).

مسؤول الاتصال

نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي Capital Markets Watch GCC

يتضمن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 1 يوليو 2015 إلى 30 سبتمبر 2015، ويتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أعد هذا التقرير بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط (www.pwc.com/me). وقد تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.



ستيف دريك

شريك ورئيس قسم أسواق المال وخدمات
الإستشارات المحاسبية بالشرق الأوسط
مباشر: +971 (0) 4 304 3421
متحرك: +971 (0) 50 451 4661
s.drake@ae.pwc.com